

بعد تنازل الشركة عن غرامة التأخير

# «الشال»: 2.2 مليار دولار غرامة «كي - داو» نتيجة الانسحاب من الصفقة

قال تقرير الشال مازلنا ننتظر تقرير لجنة التحقيق في صفقة «كي - داو»، ولكن يبدو أن الحكومة الكويتية حسمت أمرها ودفعت الغرامة الجائرة نتيجة الانسحاب من الصفقة، والتي أشارت الأخبار إلى أنها بحدود 2.2 مليار دولار أمريكي بعد تنازل داو عن غرامة التأخير. وصفقة «كي - داو» ليست الصفقة الوحيدة الكبيرة والخالية التي تنبأها قطاعنا النفط، فمنذ ثمانينات القرن الفائت، كانت هناك «سانتافي» في النصف الأول من ثمانينات القرن الفائت، ثم صفقة «بريتش بتروليوم» حين التفتت إلينا الحكومة البريطانية بعد شرائنا أكثر من 20 في المئة من أسهمها في مرحلة تخصيصها، وأجبرتنا على بيع ما زاد عن 10 في المئة من ملكيتها بها، بعد أن ساعدنا في تعويمها إبان أزمة سوقها في أكتوبر من عام 1987. كذلك كان حال شراء مصافي هولندا ومحطات توزيع الوقود الضعيفة بمعدلات بيع نصف المعدل العام، السائد للمحطات، كلها، ومشروع



داو .. ما وراء الصفقة

- لانتهم أحداً رغم وجود شبهة كبيرة
- مطلوب مراجعة ملابسات القضية إلى أبعد مدى
- .. فهذه حقوق دولة

وفي صفقة «كي - داو» بحدود 10.9 في المئة ارتفع إلى 12.6 في المئة، بصدقة من داو بخفض سعر البيع من 17.7 مليار دولار أمريكي إلى 15 مليار دولار أمريكي. ولماذا لم تطرح للتساؤل يومها صفقة مع داو،

في عام 2004 «إكيوبوليمرز» وفي زمن رواج وعلى معدل عائد لم تأخذ المؤسسة برأي مكتب الكويت في 6 سنوات رأسمالها كله، زائدا نصفه زائدا التزامات بقروض بنحو 130 مليون دولار سويس» و«مورغان ستانلي»

المطلوبات بلغت نحو 2.555 مليار دينار

## 4.483 مليارات دينار موجودات 35 شركة مدرجة في السوق

ذكر الشال انه كان القطاع المالي بمثابة عين العاصفة او مركزها عندما ضربت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، وذلك لكونه قاطرة العمل والأرباح في القطاع الخاص خلال الثلاثين سنة الأخيرة في كثير من الدول، فخصته، مثلاً، من إجمالي الأرباح، في القطاع الخاص الأمريكي ارتفعت من 15 في المئة في ستينات القرن العشرين، إلى نحو 40 في المئة عام 2005. ولعل القطاع المالي الكويتي كان في وضع مشابه، وقد قمنا في هذه الفقرة بتقييم أداء القطاع لعام 2012، في شقه الأصغر، -بعد أن عرضنا للقطاع المصرفي في تقرير سابق- أو الشركات الاستثمارية المدرجة في بورصة الكويت، والمتوفرة بياناتها المالية لنهاية العام الفائت، واستنتاجنا هو أن القطاع لم يخرج، تماماً، من أزمته حتى الآن، وإن كانت هناك بوادر للتعافي. وأشار تشمل عينتنا 35 شركة استثمارية من أصل 43 شركة مدرجة، أي نحو 81 في المئة منها، وهي الشركات التي توفرت بياناتها المالية لنهاية عام 2012، وقد بلغت موجودتها نحو 4.483 مليارات دينار، بمعدل 128.112 مليون دينار للشركة، أي بانخفاض نسبته 3.5- في المئة عن معدل الموجودات، لعام 2011 البالغ نحو 132.808 مليون دينار، في إشارة لانتكاسة عن الارتفاع الذي شهده معدل الموجودات عام 2011، عندما ارتفعت سنوياً، ولأول مرة، منذ أزمة عام 2008 بنحو 6.4 في المئة، وهذه الانتكاسة مؤشر سلبي على أداء القطاع العام الماضي، علماً بأن معدل الموجودات في الفترة 2007-2012 انخفض بنحو 47.8- في المئة، إذ كان معدل الموجودات للشركة نحو 245.566 مليون دينار عام 2007.

بارتفاع قدره 749 ألف دينار

## 3.1 ملايين دينار أرباح بنك بويان خلال الربع الأول

■ المصروفات سجلت ارتفاعاً قاربت قيمته 383 ألف دينار وصولاً إلى 9.9 ملايين دينار

أشار الشال إلى أنه أعلن بنك بويان نتائج أعماله لفترة الشهور الثلاثة الأولى من العام الحالي والمنتوية في 31 مارس 2013، وهي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً بلغت نحو 3.1 ملايين دينار، بارتفاع مقداره 749 ألف دينار، ونسبته 32.2 في المئة، مقارنة بصافي ربح بلغ نحو 2.3 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، وارتفع مستوى هامش صافي الربح إلى ما نسبته 17.6 في المئة من نحو 13.2 في المئة، للفترة نفسها من العام الماضي. ويعود الفضل في ارتفاع الأرباح الصافية إلى تراجع المخصصات بنحو 1.3 مليون دينار، وصولاً إلى 3.8 ملايين دينار، مقارنة بـ 5.1 ملايين دينار، للفترة نفسها من عام 2012، أي بنسبة تراجع قارب 25 في المئة. وتابعت ارتفاع الإيرادات بنحو 161 ألف دينار، أي نحو 0.9 في المئة حين بلغت 17.5

و«دوتشه بنك»، وبحضور أكبر مسؤول مالي في المؤسسة وأربعة من زملائه، عندما ذكروا 6 مبررات لعدم جدوى المضي بالصفقة، وكان ذلك في 17/16 أكتوبر 2008 أي قبل التوقيع عليها بأقل من شهر. وفي تقرير ذكرته المؤسسة في عام 2012، تحججت بأن المستشارين الثلاثة هم بنوك استثمار غير مختصة، بينما قبلت المؤسسة تقويماً للمشروع في نوفمبر 2008، بما قيمته 17.7 مليار دولار أمريكي من «جي.بي.مورغان» وهو بنك استثماري. ولماذا قبلت المؤسسة باليشرط الجزائي، المجحف، جداً، -نحو 30 في المئة من قيمة الصفقة-، رغم وجود ظرف اقتصادي قاهر لم يمر به العالم منذ 80 عاماً؟، وهي تعرف، أيضاً، بوجود رأي فني وداخلي ومعارض للصفقة ضمن فريقها، وهي تعرف بسخونة الأوضاع السياسية، المحلية، والاحتمالات الكبيرة بإلغاء الصفقة.

وأوضح تلك ثمناج، فقط، لأسئلة لايد من الإجابة عنها، ويتبقى أهم مشكلات الكويت، التي تؤدي إلى تخلف وفساد قطاعاتها، معظمها، هي عدم الإفادة من الأخطاء، ونحن، حتى الآن، لا ننتهم أحداً، رغم وجود شبهة كبيرة، ولكن المؤكد أن دفع أكثر من ملياري دولار أمريكي من دون مقابل، خطأ جسيم، وعلى المسؤولين، ولو لمرة واحدة، من باب التغيير، الغوص في مراجعة ملابسات الصفقة إلى أبعد مدى، فلكل حي حقوق الدولة التي لا تملك الحكومة التقاضي عنها، أما السكوت فهو جريمة كبرى.

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي ارتفعت سيولة سوق الكويت لأوراق المالية، قياساً بقيمة معدل التداول اليومي في الشهور الأربعة الماضية من العام الحالي -2013-، بنحو 62 في المئة مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2012، وهو ارتفاع كبير في مستوى سيولة السوق، وتعزى جاذبية السوق لأسباب عديدة، منها تخمة المصارف بالسيولة ما أدى إلى انحدار كبير في فائدة الودائع، ومنها الارتفاع الكبير في أسعار العقار ونشاط السكن الاستثماري منه، تحديداً، المتأثر على السيولة لنشاط الأسهم، ومنها الانحدار الكبير في أسعار الأسهم الكويتية، وتحديدًا الرخصة منها، منذ بداية أزمة العالم المالية، وأضاف التقرير بينما يمثل الارتفاع في سيولة السوق تمداً في جانب الطلب، يصبح ارتفاع أسعار الأسهم هو عامل موازنة العرض لتعدد الطلب، وبعض الارتفاع يمثل ظاهرة صحية، فالارتفاع في الأسعار للبرر بتوقعات العائد من التنشغيل، مكافئة مستحقة، والارتفاع لردم السيولة بين السعر العادل للسهم والسعر شديد الانخفاض، دون قيمته العادلة، بسبب ظروف الأزمة المالية، أيضاً، ارتفاع مستحق، ولكن، عندما توجه السيولة إلى أسهم قليلة لا تدعمها توقعات بإداء تشغيل متميز، وتدور وتابع أسهمها وترتفع من دون قيد بلوغ السعر العادل لها، بما يهيئها لكي تتخطاه، كثيراً، تصبح السيولة ضارة، والتداول على تلك الأسهم غير صحيح وغير صحي، وتشير خصائص سيولة السوق للأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، إلى غلبة واضحة للتداولات الضارة، فبينما حققت بعض



وبلغت المطلوبات، نحو 2.555 مليار دينار، بمعدل 72.996 مليون دينار للشركة، بانخفاض بنحو 8.8- في المئة عن معدل عام 2011 البالغ 80.056 مليون دينار، علماً بأن عام 2011 شهد أول ارتفاع سنوي لمعدل المطلوبات منذ الأزمة، وذلك عندما ارتفع بنحو 11.6 في المئة عن عام 2010، واستمر الانخفاض لمعدل التمويل من مصدر خارجي إلى إجمالي المطلوبات للشركة، منذ عام 2010، حيث انخفض من 88.6 في المئة إلى نحو 86.4 في المئة عام 2011 وإلى نحو



وبلغت حقوق المساهمين نحو 1.929 مليار دينار، في نهاية عام 2012، بمعدل 55.117 مليون دينار للشركة، أي ارتفاعاً بنحو 4.5 في المئة عن معدل عام 2011، البالغ 52.760 مليون دينار، وهو أول ارتفاع سنوي منذ عام 2008، عام الأزمة، علماً بأن معدل حقوق المساهمين في الفترة 2007-2012 انخفض بنحو 52.5- في المئة، فقد كان معدل حقوق المساهمين نحو 116.087 مليون دينار للشركة في عام

## بسبب تصاعد أسعار العقار ونشاط وتخمة المصارف بالسيولة ارتفاع السيولة في السوق إلى 62 في المئة خلال الربع الأول

السيولة المطلوب منها مثل مكافأة الشركات الجادة ورم فجوة لأسهم المظلومة، اتجه نصفها، على الأقل، تقدير، إلى المقامرة والمغامرة، إذ تشير الأرقام إلى أن نحو 66.5 في المئة من إجمالي قيمة التداول أو نحو 2.34 مليار دينار، اتجهت إلى 30 شركة، هي الأكثر سيولة في السوق، ولا بأس في ذلك، إذ إن هذه الشركات الـ 30 تمثل نحو 48.9 في المئة من القيمة الرأسمالية -السوقية- للشركات المدرجة، كلها، ولكن، ضمنها 21 شركة، لا تزيد قيمتها السوقية عن 3.3 في المئة من قيمة الشركات السوقية، أي إن قيمتها السوقية تبلغ نحو مليار دينار، فقط، من أصل أكثر من 30 مليار دينار، حصدت قيمة تداول على أسهمها تساوي 46.8 في المئة في قيمة تداولات السوق كلها، أو نحو 1.64 مليار دينار، أي إن أسهمها حققت معدل دوران في أربعة شهور بنحو 160 في المئة. ونحن نعرف أن الأذان الصاغية يقل عددها ويختف سمعها مع ضجيج ما يسمى بالرواج، ولكننا نعرف، أيضاً، بأن زمن ما يسمى بالرواج هو زمن حضنة أكبر الإزمات المالية، وأن التكلفة تزيد مع حقب الرواج المنفلت، وإن أي تأخير في مواجهة الرواج المنفلت يعني نفخاً لتكاليف أزمة قادمة، ولازالت حالة كبيرة من عدم اليقين تسود أوضاع الكثير من الشركات المدرجة، ولأننا نعتقد بأن العالم انتقل من حكم مدرسة اقتصادية منفلتة سادت حقبة ما قبل خريف عام 2008، وأنه، حالياً، بات يخضع لروى مدرسة أخرى تؤمن بشدة بالرقابة الصلصة وبالقرارات الاستباقية، منعا لحدوث أزمة جديدة، وضمن سوق الأسهم الكويتي، هناك قاعات يتم التفتح فيها.

2007، وارتفاع حقوق المساهمين خلال عام 2012، رغم الانخفاض الكبير خلال الأزمة، إشارة إلى احتمال بداية تعافي القطاع، أو بعضه. أما من حيث الربحية، فلا يزال القطاع المالي يسجل خسائر منذ عام 2008، وقد بلغت خسارة 35 شركة نحو 47.960 مليون دينار، بمعدل 1.370 مليون دينار للشركة، وانخفض معدل الخسائر بنحو 74.7 في المئة عن معدل عام 2011 البالغ نحو 5.423 ملايين دينار للشركة، وهي أكبر نسبة تعاف في عام واحد، منذ بداية الأزمة، وقد كان عام 2007، أيضاً، آخر عام يحقق فيه القطاع أرباحاً، بلغت آنذاك نحو 1.659 مليار دينار، وحققت 25 شركة أرباحاً، أي نحو 71 في المئة من عينتنا البالغة 35 شركة ونحو 58 في المئة من شركات الاستثمار المدرجة، كلها. والخلاصة العامة هي أننا نشهد مؤشرات متباعدة على تعافي القطاع المالي في شقه الاستثماري، توضح وجود تحسن منذ عام 2011، ولعل جزءاً من ذلك التعافي عائد لخروج الشركات، التي خسرت أكثر من 75 في المئة من رأسمالها، من السوق، وشطب الشركات ذات المشاكل المالية المستعصية، لكنه تحسن لا يخلو من العثرات أي مستوى القطاع، ما يتعذر معه الجزم بأنه قد تجاوز أزمته، تماماً، ولعل ذلك دليل على عمق الانفلات الذي كان سائداً في زمن الفورة أو الرواج، خلال الفترة 2003-2008، وبدرجة أكبر منذ عام 2005 وحتى أغسطس 2008. وقد يكون في تكثيف الجهود من أجل تطوير القطاع من الشركات المبتوس من شفافها، وإعادة هيكلة الأخرى بالدمج أو بتعديل جوهر في تركيبتها المالية، بداية طريق حقيقي لتعافي القطاع، كله.

■ نمو موجودات البنك لتصل إلى 1970.2 مليون دينار

في المئة، وصولاً إلى 1317 مليون دينار «66.8 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة بنحو 1270 مليون دينار «67.4 في المئة من إجمالي الأصول»، في نهاية عام 2012، في حين أن ارتفاع هذا البند قارب نسبته 20.6 في المئة وقيمته 225.3 مليون دينار، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2012. عندما بلغ نحو 1091.7 مليون دينار «67.7 في المئة من إجمالي الأصول»، وارتفع بند النقد والتفرد المعادل، نحو 19.7 مليون دينار، أي نحو 11.6 في المئة، وصولاً إلى 189.2 مليون دينار «9.6 في المئة من إجمالي الأصول» مقارنة بنحو 169.5 مليون دينار «9 في المئة من إجمالي الأصول»، في نهاية عام 2012، في حين تراجع بنحو 6.1 في المئة، أي ما يعادل نحو 12.2 مليون دينار، مقارنة بنحو 201.4 مليون دينار «12.5 في المئة من إجمالي الأصول»، للفترة نفسها



بنك بويان

مصرفات الموظفين بنحو 718 ألف دينار، حين بلغت نحو 5 ملايين دينار، مقارنة مع 4.3 ملايين دينار، للفترة نفسها من العام السابق، بينما تراجعت توزيعات المودعين بنحو 28.4 في المئة حين بلغت نحو 2 مليون دينار، مقارنة مع 2.8 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام السابق. وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن قيمته 46.9 مليون دينار، أي بما نسبته 3.7